Publication	Al Nahar (Wednesday)
Date	November 23, 2016
Circulation	10,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	The rising USD prices threatens to further complicate the drug shortage crisis and foreign company monopolization of the market
Page	09
Reporter	Hala Abdel Lattif

المرضى أول ضحايا تعويم الجنيه

ارتفاع سعر الدولار ينذر بتفاقم أزمة نقص الدواء واحتكار الشركات الأجنبية

لا حديث يعلو خلال هذه الأيام سوى الحديث عن أزمة نقص الدواء وارتفاع تكلفة انتاجه لاسيما بعد قرار تعويم الجنيه أمام الدولار، حيث تعالت صرخات المرضى الذين باتت حياتهم على وشك الانتهاء.

واللافت للانتباه أن نقابة الأطباء كانت تتنبأ بتلك الأزمة، حيث قد أصدرت بياناً بداية الشهر الجاري تؤكد خلاله أن شركات الدواء المصرية ستصبح عاجزة عن استيراد مكونات الإنتاج بالأسعار الحالية، وبسبب ارتفاع النفقات الذى يهدد بإغلاق مراكز الغسيل الكلوى.

واللافت للانتباه أن عدد الأدوية الناقصة من الأسواق بلغ ١٣٠٠ صنف، منها ٣٠ صنفاً فقط ليس لها بدائل أخرى.

ولم يتوقف الأمر على ذلك، بل تداول الكثير من النشطاء عبر موقع التواصل الاجتماعي" فيس بوك" هاشتاجا بعنوان "ارفعوا الحظر عن استيراد الأدوية" ليعد بمثابة رسالة تنبيه للحكومة بالإسراع فى حل هذه الأزمة خاصة فى ظل تزايد صرخات المريض يوماً تلو الأخر.

وحول هذا الأمر، قال محمد الدشناوى، الخبير الاقتصادى، إن مشكلة نقص الدواء موجودة وواضحه للجميع ولا تحتاج لخبراء او مسئولين لإثبات تواجدها ويرجع الأمر لعوامل سابقة وعوامل حالية، فالعوامل السابقة ترجع الى نقص الدولار وعدم توافره بسهولة لأنه لا يوفر الا من خلال اولويات المركزى حسب توفر السيولة له قبل التعويم مما جعل هذه الشركات يحدث لها كثير من الخلل فى دورات التشغيل نتج عنه نقص المعروض بجانب ارتفاع التكاليف الأخرى مما قلص مكاسب هذه الشركات.

وتابع الدشناوى تصريحاته لـ"النهار" قائلاً: "اما بعد التعويم فإن هذه الشركات ارتفعت تكلفة الدواء بها بصورة كبيرة لارتفاع الدولار من ٨.٨٨ جنيه الى المستويات الحالية يعنى بارتفاع تجاوز ٩٠٪ على الاقل فى توفير المواد الخام المستوردة، والدواء المصرى مسعر بتسعيرة جبرية من الدولة مما جعل هذه الشركات اذا استمرت فى الإنتاج او الاستيراد ستتعرض لمستويات خسارة كبرى، وهذه الأزمة فى مكاتب الحكومة لإعادة التسعير بصورة عادلة وايجاد طرق دعم فعالة لتقليل الأثر السلبى للتعويم على الفقراء".

خبراء: ٨٠ % من شركات الأدوية تستورد خاماتها من الخارج

وعن حملة ارفعوا الحظر عن استيراد الأدوية، قال الدشناوى إنها حملة مغرضة وأصحابها جهلة فلا يوجد حكومة فى اى مكان تفعل ذلك على الاطلاق فالحكومة المصرية والحكومات عموما تضع الدواء والسلع الغذائية الرئيسية فى الأولوية لتوفير السيولة النقدية من العملة الصعبة واى وقت خاصة الازمات فى الأسواق النقدية ومما سبق فإن حملة ارفعوا الحظر عن الدواء حمله كاذبة.

فى حين أكد مصطفى عادل، الخبير الاقتصادى، أنه لا يوجد حظر على استيراد الأدوية، فالشركات بعد ندرة الدولار او بعد تعويم الجنيه اصبحت هناك مشكلة فى تسعيره خاصة أن مصر تعتمد على تسعير جبرى للأدوية وليست بالسعر الحر، الأمر الذى جعل شركات الأدوية تخسر، بل أدى لتوقف كثير منهم عن الاستيراد.

وأضاف عادل أن ادوية وزارة الصحة فيها نقص، وهذه المشكلة لابد على الوزير أن يسرع بحلها لاسيما وأن هناك مرضى باتت حياتهم على وشك الانتهاء جراء نقص هذه الأدوية كمرضى الفشل الكلوى والقلب وغيرهم.

فى حين قال الدكتور إيهاب الدسوقى، أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، إن تكلفة استيراد الدواء من الخارج بعد تعويم الجنيه ارتفعت بشكل كبير لتصبح بنسبة ١٠٠٪ الأمر الذى دفع الكثير من شركات الأدوية للتوقف عن استيراد الخامات من الخارج لأنها تجعلهم يتحملون خسائر فادحة لاسيما أن المواطن محدود الدخل لن يقدم على شراء الأدوية المستوردة وسيتجهون لشراء الأدوية المحلية الرخيصة.

وأضاف الدسوقى أن نحو ٨٥٪ من الأدوية التى يتم استيرادها تكون لمرضى الفشل الكلوى والقلب والسكر وغيرهم، لافتاً إلى أن الحكومة هى المتهم الأول فى ارتفاع تكلفة إنتاج الأدوية ونقصها من السوق لاسيما أنها المسئول الوحيد عن تسعير الدواء فى السوق المحلية.

وتابع الدسوقى تصريحاته لـ"النهار" قائلاً: "إن السياسات الخاطئة التى تنتهجها وزارة الصحة أحد الأسباب وراء تفاقم أزمة نقص الدواء خاصة أن الشركات الأجنبية العاملة فى السوق المحلية تنتج الأدوية بأثمان باهظة لا يستطيع المريض تحملها من أجل جنى المزيد من الأرباح ورغم ذلك تصمت وزارة الصحة رغم انها صاحب القرار الأول فى تسعير هذه الأدوية الأمر الذى يزيد من احتكار هذه الشركات يوماً تلو الأخر".

فى حين قالت الدكتورة يمن الحماقى، أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس، إن شركات الأدوية تستورد نحو ٨٠٪ من المواد الخام اللازمة لصناعة الدواء، ومن ثم فبعد قرار المركزى بتعويم الجنيه أمام الدولار ارتفعت بالضرورة تكلفة الدواء، لذلك امتنعت الشركات عن الاستيراد تجنباً لتحمل المزيد من الخسائر لاسيما أن شركات قطاع الأعمال العام تعانى بالفعل من خسائر متراكمة جراء ارتفاع تكلفة الإنتاج.

وأضافت الحماقى أن ارتفاع سعر الدولار كان له أثر كبير على صناعة الدواء، حيث توقفت بالفعل الكثير من خطوط الانتاج بالكثير من الشركات، وطالبت فى الوقت ذاته الحكومة بسرعة إيجاد حلول لتلك الأزمة لتجنب تفاقمها خلال الفترة المقبلة خاصة أن المريض هو الضحية فى حالة عدم الاهتمام بالأمر.

هالة عبداللطيف